A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/C.3/49/28
9 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا

يشرفني أن أقدم إليكم التعليقات التالية من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن مشروع القرار المعنون "حالة حقوق الإنسان في كوسوفو" (A/C.3/49/L.58)، الذي أعدته ألبانيا في اللجنة الثالثة.

إن الغرض الرئيسي من مشروع القرار هو عرض صورة مشوهة للحالة في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تمثل جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا يسع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلا أن تعرب عن بالغ استيائها من هذه الأنشطة التي تمارسها ألبانيا وعن معارضتها الحازمة لها، لأنها تمثل خرقا خطيرا لسيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية، وتدخلا فظا في شؤونها الداخلية، وانتهاكا شديدا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وطبقا لدستور جمهورية صربيا، يتساوى السكان الألبان في كوسوفو وميتوهيا، بوصفهم أقلية قومية داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في حقوقهم وواجباتهم مع سائر مواطني جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبموجب الدستور، تتمتع كوسوفو وميتوهيا بمركز المقاطعة ذات الحكم الذاتي، المتمتعة بالاستقلال الإقليمي والثقافي. وهذان الجانبان من جوانب الاستقلال ممنوحان لمقاطعة كوسوفو وميتوهيا بوصفها كيانا لا للأقلية القومية الألبانية. ومن ثم فإن جميع أفراد الأقلية القومية الألبانية لهم، داخل هذا الكيان، كل حقوق الأقليات المكفولة بموجب الصكوك والمبادئ القانونية الدولية وبموجب دستور جمهورية صربيا، الذي يؤكد هذه المبادئ دون تحفظ.

131294 131294 94-49347

9449347

والادعاء الوارد في مشروع القرار بأن حقوق الإنسان للأقلية القومية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا تتعرض للانتهاك ادعاء عار من الصحة على الإطلاق. وموضع الخطر هو أن الأقلية القومية الألبانية لجأت تحت وطأة الضغط المتزايد للانفصاليين، الذين تحرضهم جمهورية ألبانيا المجاورة، وتمدهم بوافر الدعم، إلى إقصاء نفسها بنفسها عن الحياة العامة بأن قاطعت المؤسسات والسلطات الشرعية للدولة في البلد الذي تعيش فيه. وهذا هو بالفعل السبب الوحيد في عدم ممارسة تلك الأقلية لحقوق الأقليات المكفولة لهم. أما ما يستتر وراء الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي تزعم أن هناك مشاكل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا فهو مطالب غير مشروعة من العناصر المتطرفة في الأقلية القومية الألبانية، مضادة للسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومستندة إلى مخططات لتحقيق الانفصال، هدفها النهائي ضم المقاطعة إلى ألبانيا.

وبدلا من العويل على مصير الأقلية القومية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا يجدر بألبانيا أن تتخلى عن سياسة إثارة نزعات الانشقاق والانفصال فيما بين أفراد الأقلية القومية الألبانية في المقاطعة. ومن الواضح أن ألبانيا تعلن بالكلمات فقط تأييدها للمثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون والحفاظ على العلاقات الودية مع جيرانها. ولا يخفى على أحد أن شيئا من هذا لا يكاد يوجد في ألبانيا. فالمعارضون السياسيون والصحفيون ذوو الفكر الحر يتعرضون للاضطهاد، كما أن أفراد الأقليات القومية المقيمين في ألبانيا، بمن فيهم الصرب وأبناء الجبل الأسود، محرومون من حقوقهم المشروعة ويتعرضون للترويع بمختلف أشكاله. وهم محرومون من حرياتهم الأساسية مثل الحق في الملكية الخاصة والحق في حرية اختيار مكان الإقامة. أما المحاكمات السياسية المدبرة فإنها تحدث بصورة متواترة. ولهذا السبب، اتخذت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي قرارات تطالب بتشديد الاحترام لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات في ألبانيا.

وإن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لعلى أهبة الاستعداد لبدء حوار صريح مع زعماء الأحزاب السياسية في الأقلية القومية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا بغية إيجاد حلول لأي مسائل معلقة في المؤسسات القانونية. ولكن لا بد من أن تحترم الأقلية القومية الألبانية دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوانينها، شأنها في ذلك شأن سائر المواطنين فيها.

وتدأب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تعزيز العلاقات الودية والتعاون مع بلدان العالم وتتصرف دائما وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتعارض بقوة محاولات ألبانيا الرامية إلى تدويل قضية كوسوفو وميتوهيا، لأن ذلك يشكل بكل تأكيد تدخلا سافرا وصارخا في شؤون يوغوسلافيا الداخلية.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لواثقة من أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدرك بوضوح ما يكمن، حقيقة، وراء التصرفات الألبانية، التي تتنافى تنافيا واضحا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وأرجـــو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) دراغومير جوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت